لقد موّلت مصر وحدها
مشروع شق القنال
للسيد الأستاذ فتحى رضوان

رأينا كيف أن مصر هى التى مولت قناة السويس ، وأنها حينما دفعت هذه الاكلاف الباهظة، كانت تؤدى رسالة انسانية لا تبغى من ورائها كسبا ماديا • بينما كانت الدول الكبرى ، فى قلق شديد، تتآمر وترسم الخطط لتكسب من هذا المشروع كسبا سياسيا ، خوفا ، أو لتعوق تنفيذه • ورأينا كيف ان بريطانيا عملت على احباط هذا المشروع ، ثم أن الدول الكبرى التى تتحدى الآن هذا المشروع شهدته وهو يواجه الافلاس فلم تمد يدا لانقاذه • فهى لم تؤمن به لذاته ، أبدا • لقد واجه المشروع الفشل فى السنوات الاولى له ، فقد عرضت الشركة أسهمها وكان عددها جميعا نحو تسعين ألف سهم فى أسواق بريطانيا وأمريكا ، فلم يتقدم أحد من الانجليز أو الأمريكان لشراء تلك الاسهم • بارت الاسهم وحارت الشركة فى كيف تجد المال اللازم للسير بالمشروع الى الامام • ولو كانت مصر أمة ذات أطماع ، أو أدخلت فى تقديرها حساب الارباح والخسائر لتركت هذه الاسهم ، بل لتركت المشروع كله تحتويه أذرع الفشل والخيبة ، ولكن مصر على عادتها تقدمت فاشترت هذه الاسهم • اشترت هذه الاسهم ، التى رفض المؤمنون اليوم بالملاحة البحرية الدولية ، وبالتجارة، وبالطريق العالمى ، أن يشتروها ، وأن يواجهوا ما قد يجره شراؤها عليهم من خطر أو خسارة •

ولماذا نذهب بعيدا ، لقد خرج دليسبس من مصر، بعد ان تم فتح القناة ، خرج منها محوطا بهالة هذا النور العظيم ، فذهب يستغله لانشاء مشروع آخر ، هو فتح قناة بناما لتصل المحيطين الهادى والاطلسى ، وتوفر على السفن السير جنوبا بمحاذاة شاطئها الغربى أو العكس ، وكان ذلك المشروع يكلف فى التقدير الاول ٤٠٠ مليون فرنك فرنسى من الذهب ، فالتهمت الابحاث الاولى رأس مال الشركة التى تأسست ، واضطرت الى عقد قرض ، كان لا بد ان توافق عليه الحكومة الفرنسية ، وكان القرض بلا أساس ، لأن كل الدلائل قطعت بأن المشروع مخفق ، وأن التقديرات المالية التى قدرت له أقل بكثير مما يحتاج اليه ، ومع ذلك فقد نجحت الرشوة التى تسربت الى جيوب الوزراء والنواب والشيوخ ، نجحت فى استصدار المرسوم الخاص بأصدار هذا القرض، وضاعت أموال الشعب الفرنسى فى هذا القرض كما كان متوقعا ، وهاجت الخواطر ، وانطلقت الصحف تكشف المستور ، وتشير بأصابعها جميعا الى المتهمين والجهال ، وسقط عن دلسبس الغازى الفاتح ، الذى شق القناة ، ثوب القداسة ، كما تدحرجت من فوق رأسه هالة المجد ، وظهر هو ومعاونوه على حقيقتهم وفتحت السجون له ، وللذين أعانوا هذه المغامرة، فما الفارق بين المشروعين ؟ ما الذى جعل أول المشروعين يتم بغير التروى فى هذه الايام وجعل الثانى محفوفا بهذه الفضائح حتى نفضت اليد منه زمنا طويلا ؟ الفارق أن مصر كانت خلف مشروع قناة السويس ، كانت ترعاه ، تؤمن به ، ايمانها بالانسانية نفسها ، قدمت المعونة الفنية قبل ان يولد فدرسته وأحسنت درسه ، لا فى لهفة المقامر ، الذى يريد ان يكسب صفقة وسط التهويل والمبالغة ، بل فى أناة الراغب الخير ، والجاد المتعمق ، ثم مولته وأنفقت عليه وتحملت خسائره

واشترت أسهمه ، وأنقذته من الدسائس الدولية • نعم من الدسائس الدولية ، فقد كانت مصر فى ذلك الحين تابعة لتركيا ، وكانت استانبول مسرحا للدسائس الدولية ، وقد عملت انجلترا على هذا المسرح طويلا ، لتمنع سعيدا الوالى المصرى اذ ذاك من انقاذ المشروع ، وكادت لسعيد هذا كيدا شديدا حتى أصابه من الهم والقلق ما هزل مع جسمه هزالا شديدا • وقد روى قنصل أحدى الدول الاجنبية فى ذلك الحين ، أن سعيدا أمسك بسترته ، مبينا كيف أنها اتسعت عليه قائلا كل هذا من بريطانيا •

اشترت مصر الاسهم التى رفض الانجليز والامريكان أن يشتروها ، وكان المقصود ان ذلك آخر معونة تحتاج اليها شركة القناة لتقف على قدمها وتسير • وسار العمل بعد ان كاد يقف ، حتى اذا ما قارب موعد افتتاح القناة ، ولم يبق على ذلك الموعد سوى أربعة أشهر فقط ، توقفت الشركة فجأة ، وكأنما أصيبت الاعمال فيها بسكتة قلبية •

كاد هذا المشروع الضخم ، وهذا كل ما بذل من أجله من درس وفحص ، ومن عمل ومال ، ان يذهب أدراج الرياح • وظهر ان الشركة موشكة ان تفلس • أى حكومة بالغة ما بلغت سعة صدرها ، وأى خزانة مهما كان نصيبها من الكرم والسخاء، كانت تسارع الى النجدة والمعونة فىوقتهذه الشدة المفاجئة ؟ الواقع الثابت فى كتب التاريخ الذى كتبه الفرنسيون قبل ما كتبه غيرهم ، ان المولين الفرنسيين لم يفعلوا شيئا فى هذا المصاب المفاجىء ، وان الحكومة الفرنسية

لم تتحرك فى جسمها شعرة . وان الاسواق البريطانيـــة والامريكية وغيرها ، لم تطرف لها عين • كان هذا المشروع فى ذلك الوقت لم يكن ليخص الا الشركة المصرية والحكومة المصرية • وكان هذا الممر الذى كان يشق، لم يكن ممرا دوليا كما هو اليوم، وكان التوسع الاقتصادى الذى يغير وجه الارض لم يكن هدفا من أهداف أوروبا عموما وبريطانيا وفرنسا خصوصا ، ولم تتردد مصر أبدا فى ان تواصل البذل والعطاء ، وان تستأنف ما بدأته من تضحية وخسارة ، ونقدت الشركة ٣٠ مليونا من فرنكات الذهب • قد يكون هذا قرضا فى اعتبار مصر لهـذا العمل الضخم الذى يتصل بها ، والذى يؤدى أكبر الخدمات للعالم بأسره ، ولكنه كان سفها بلا شك من الولاة الذين دانت لهم أمور البلاد فى ذلك الحين ، فقد كان الواجب ان يدفعـوا هذا المبلغ، بعد كل الذى دفعوه، لشركة يبدو أنها تعرف واجبها، وأنها تحسن الادارة والاستثمار والتقدير • كان يجب ان تنزع ادارة هذا المشروع والاشراف عـلى تنفيـذه من يد تلك الشركة منذ ذلك اليوم ، بل قبل ذلك اليوم بكثير ، اذ ان هذه الادارة كانت منذ فجر المشروع فشـلا واخفـاقا مستمرين ، ولكن الذين أوسعوا صدر القدر لهـذه الشركـة ، هم الذين فتحوا من قبل نوافذ الخزانة المصرية ، ليثب اليها المرابون ، ثم فتحوا أبواب الدولة كلها ، ليتدفق منهـا النفوذ الاجنبى المستعمر المستغل ، ليهيىء للاحتلال طريقه الى قلب بلادنا •

قبضت الشركة ثلاثين مليونا من فرنكات الذهب نقدا وعدا بغـير التزام عـلى مصر ، وبغـير شرط فى عقـــد ، ولا نص فى اتفاق • فهل تعرفون فى مقـابل أى شىء كـانت هـذه المعـونة السخيـة من جـانب مصر ؟ فى مقـــابل تنـازل أسمى عن بعض المبانى التى تملكها الشركة ، والتى بنتهـا فى أرضنا ، وبأيدى عمالنا ، بعد ان أعفيت كل المواد فيها من

الضرائب والرسوم مقابل بعض الاعفاءات من الرسوم الجمركية. ومع هذا فكيف نفذ هذا التنازل ؟ بقيت المبانى فى حوزة الشركة منذ تاريخ التنازل حتى يوم ٢٦ يوليو الذى أعلن فيه قانون التأميم . أما التنازل عن الاعفاءات الجمركية فقد استردته الشركة فى سنة ١٩٠٢ .

وكانت الشركة قد استمرأت بكل ذلك ، وبعد ذلك، أسلوب هذه التنازلات لانها تدر عليها مالا كثيرا ، أكثر مما تتصوره عقول العقلاء . وغايتها ان تمول مصر هذا المشروع ، وان تزعم للناس فى الوقت نفسه بأن المساهمين وحملة السندات ، ورأس المال الاوروبى هو الذى يحتمل الاعباء والتكاليف ، وانه هو الذى يعطى العالم الشريان الحيوى للملاحة الدولية ، وانه هو الذى يفتح الطريق للشرق والغرب .

فلقد تقاضت الشركة من الحكومة المصرية ٣٨ مليونا من الفرنكات الفرنسية الذهبية تعويضا عن الغاء سخرة العمال المصريين ، و ٣٠ مليونا من الفرنكات الفرنسية الذهبية أيضا مقابل تعويض عن بعض المناطق الصحراوية التى لم تكن تلزم الشركة ، وهى بطبيعة الحال من صميم الاراضى المصرية . هذا كله الى جانب ١٦ مليونا من تلك الفرنكات حكم بها نابليون الثالث على الحكومة المصرية لصالح الشركة فى تحكيم ارتضاه الخديو اسماعيل .

ملايين فوق ملايين ، فوق ملايين . هى التى شقت القناة ، وهى التى أقامتها . حسبك ان تعلم أن ما دفع للشركة فى الفترة القصيرة السابقة على الافتتاح قد قارب ٤ ملايين من الجنيهات بينما كان كل رأس مالها ثمانية ملايين . فاذا قلنا ان أرض مصر وخبرة مصر الهندسية ،

ومصانع مصر ، وعمال مصر ، وخزانة مصر • هى التى شقت هذه القناة لتربط نقطتين من مياهنا الاقليمية الواحدة بالاخرى لم تكن تنجنى أو تبالغ •

هذه هى الحقيقة المجردة البسيطة جـدا ، مصر هى التى خدمت الملاحة الدولية ، مصر هى التى ربطت الشرق بالغرب، مصر هى التى تؤمن بأن التجارة الدولية يعود خيرها على العالم بأسره •

فان سمعنا فى عواصم العالم تباكيا عـلى الممر البحـرى الدولى ، لو سمعنا اشفاقا على التجارة العالمية ، وخوفا عليها من مصر ، فلنقل للجميع هاتوا تاريخكم وهاتوا تاريخنـا ، هاتوا ما فعلتموه من أجل الملاحة الدولية والتجارة العالميـة ، وانظروا ماذا فعلنا • وعندها سيعلم الجميع ، أن مصر حينما تشرف على تلك الملاحة ، وحينما ترعاها ، ستفعل ذلك بنفس هذه الروح الانسانية السمحة الكريمة التى خلقت القناة ، وأنقذتها مما يهددها على مدار سنى حياتها من مخاطر هائلة ، وأنها ستزدهر ، وان العالم سيجنى من ورائها رخاء وسعادة ، وان ذلك كله سيكون بشير عهد ملؤه الأمن والطمأنينة •